



Distr.
GENERAL

A/40/569
22 August 1985
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت *

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨٥ وموجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أبعث رفق هذا الرسالة الموجهة اليكم من الحكومة المصرية بشأن
الاجراءات التعسفية الأخيرة التي اتخذتها السلطات الليبية ضد العاملين المصريين
المهاجرين المؤقتين في ليبيا . وان هذه الاجراءات لتشكل انتهاكا صارخا للاعلان العالمي
لحقوق الانسان ، وللعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولأحكام
القانون الدولي كذلك .

واكون ممتنا اذا أمكنكم اتخاذ ما يلزم لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من
وثائق الجمعية العامة في اطار البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت .

(توقيع) أحمد توفيق خليل
السفير
الممثل الدائم

. A/40/150

*

••/••

85-23528

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨٥ وموجهة
من وزير خارجية مصر الى الأمين العام

ان القرارات التعسفية المفاجئة التي اتخذتها السلطات الليبية مؤخرا والتي كان من نتائجها اخضاع عدد كبير من المواطنين المصريين العاملين في ليبيا لعمليات الطرد الجماعية الواسعة النطاق تشكل انتهاكا صارخا لمبادئ القانون والعرف الدوليين ولأبسط مبادئ حقوق الانسان الأساسية ونصوص الاعلان العالمي لحقوق الانسان ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ، مما يترتب مسؤولية دولية على ليبيا بوصفها الدولية المضيفة .

ان الاجراءات التعسفية التي اتخذتها السلطات الليبية من طرد جماعي واجبار المواطنين المصريين على التجنس بالجنسية الليبية كمن لبقائهم في ليبيا وتنفيذ عمليات الترحيل الجماعية في وقت وجيز ودون سابق انذار ومصادرة الأموال والممتلكات ومخالفة عقود العمل ، فضلا عن سوء المعاملة اللاإنسانية ، تحمل ليبيا المسؤولية الكاملة في ارتكاب هذه المخالفات الصريحة للمواثيق والاتفاقيات الدولية ولقرارات الوكالات المتخصصة التي تنظم الحقوق والواجبات الناتجة عن استقبال العمالة الأجنبية في الدول المضيفة .

وتود الحكومة المصرية ان تسجل اذانتها واستنكارها الشديدين لأساليب العقاب الجماعي وللإجراءات اللاإنسانية التي تصاحب عمليات الطرد والترحيل لعدد كبير من المواطنين وعائلاتهم ممن اقاموا في ليبيا اقامة مشروعة احترموا خلالها القوانين والتشريعات الداخلية وشاركوا مشاركة لا يمكن انكارها في عمليات البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ان تلك الاجراءات التعسفية التي يتعرض لها المواطنون المصريون في ليبيا لا يمكن بأي حال تبريرها بأي منطوق مقبول . فالأهداف التي ترمي اليها السلطات الليبية من تطبيق هذه القرارات التعسفية المفاجئة هي محاولة تسخير الخبرات الفنية والعمالة المصرية الموجودة في ليبيا لخدمة أغراض سياسية .

ولكن السلطات الليبية ترتكب خطأ فادحا وتضيف حلقة جديدة لسلسلة اعمال استفزازية موجهة ضد مصر . وهي بارتكابها هذه الأعمال غير الإنسانية وأهمها اذا قدرت انها سوف تحقق مايربها السياسية تجاه الشعب المصري . فهذه الأعمال لن تسفر الا عن الاساءة البالغة لأواصر عميقة وصلات نسعى للحفاظ عليها بين الشعبين الشقيقين في مصر وليبيا .

وان حكومة جمهورية مصر العربية لتحتفظ لنفسها بحق اتخاذ كل التدابير والاجراءات الشرعية الملائمة للحفاظ على حقوق مواطنيها وتحمل الحكومة الليبية مسؤوليةاتها الكاملة الناتجة عن القرارات التعسفية التي اتخذتها وبما سوف يترتب عليها من نتائج .

وترجو في نفس الوقت من المنظمة الدولية التدخل باتخاذ الاجراءات المناسبة لوضع حد لهذه الانتهاكات الصارخة للقانون والعدالة .

وزير الخارجية
د . أحمد عصمت عبد المجيد
